

موجز تنفيذي

آفاق تنمية الاقتصاد الكلي في العالم

سيشهد النمو العالمي تحسناً طفيفاً، غير أن هذا النمو لن يستمر إلا بمستوى معتدل

استمر الاقتصاد العالمي في التوسع ولكن بوتيرة معتدلة يقدر أنها بنسبة 2.6 في المائة في عام 2014. فهناك تحديات جديدة أعاققت الانتعاش، بينها عدد من الصدمات غير المتوقعة من قبيل تصاعد النزاعات الجيوسياسية في مناطق مختلفة من العالم. وشهدت معظم الاقتصادات تحولاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مسار أدنى بشكل ملحوظ بالمقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، الأمر الذي يطرح احتمال ضعف النمو الاقتصادي على الأجل الطويل، وفي البلدان المتقدمة، ومع أن التوقعات تتضمن بعض التحسينات خلال عامي 2015 و2016، تستمر مخاطر التراجع، ولاسيما في منطقة اليورو واليابان. أما في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية فقد أصبحت معدلات النمو أكثر تبايناً خلال عام 2014، إذ كان هناك تباطؤ حاد في سرعتها في عدد من الاقتصادات الناشئة، وخصوصاً في أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة. ويشهد عدد من هذه الاقتصادات تحديات متنوعة تتصل ببلدان معينة، ومنها أوجه الخلل الهيكلي والتوترات الجيوسياسية. وخلال فترة التوقعات، ينتظر أن يتسع الاقتصاد العالمي بسرعة أكبر بشكل طفيف وإن كانت وتيرة هذا التوسع ستبقى معتدلة، إذ أن من المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.1 و3.3 في عامي 2015 و2016 على التوالي.

لا يزال البطء الشديد في خلق فرص العمل والضعف في الأجور يطرحان تحديات كبرى

لا يزال أحد أوجه الضعف الكبرى في الاقتصاد الكلي يتمثل في وضع العمالة، فنمو الناتج المحلي الإجمالي يستمر منخفضاً ودون الإمكانيات في كثير من أنحاء العالم، وهو بالتالي لا يخلق عدداً كافياً من فرص العمل المنتج. وفي الاقتصادات المتقدمة، تبقى أرقام التضخم مرتفعة في عدة بلدان، وخصوصاً في منطقة اليورو، كما أن معدلات الأجور تظل تحت تأثير الأزمة المالية. أما في البلدان النامية، وعلى الرغم من بطء نمو العمالة، فقد بقيت معدلات البطالة ثابتة نسبياً منذ عام 2013، مما يعود جزئياً إلى انخفاض نمو القوى العاملة، مع أن العمالة غير الرسمية والعمالة الهشة لا تزالان على انتشارهما الواسع. ومع ذلك، يستمر ارتفاع مستويات البطالة في مختلف البلدان ولاسيما في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وكذلك في بعض الاقتصادات في جنوب شرق أوروبا.

ينطوي التضخم العالمي المفيد على مخاطر الانكماش في منطقة اليورو وعلى احتمال ارتفاع معدل التضخم في بعض البلدان النامية

في حين أن معدل التضخم الإجمالي في العالم بقي هادئاً، فإن ذلك لا يمكن أن يخفي التباين الكبير في الظروف الفردية. ومن الجدير بالذكر أن التضخم مرتفع في نحو 12 بلداً من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بينما يواجه عدد متزايد من البلدان المتقدمة في أوروبا مخاطر التضخم. وخلال فترة التوقعات، من المنتظر أن يبقى التضخم العالمي المتوسط قريباً من المستوى الملاحظ في السنتين الماضيتين، أي نحو 3 في المائة. وفي حين أن من المتوقع أن يشهد متوسط التضخم الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً طفيفاً حتى عام 2016، فإن الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ستسجل انخفاضاً في معدلات التضخم الإجمالية لديها.

التجارة الدولية والتمويل الدولي

أسعار السلع الأساسية تتجه نحو الانخفاض في حين أن نمو التجارة سيشهد زيادة طفيفة

خلال السنتين الماضيتين، استمر الاتجاه الهابط في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، ولا ينتظر أن يحدث ارتفاع يذكر خلال الفترة 2015-2016. وقد انخفضت أسعار النفط الدولية انخفاضاً حاداً خلال النصف الثاني من عام 2014 ومنتظر أن تستمر في الاعتدال خلال الفترة

2015-2016، نظراً لأن من المتوقع أن يبقى نمو الطلب أكثر ضعفاً من زيادة إمدادات النفط. كما أن أسعار السلع الأساسية غير النفطية شهدت اتجاهاً متناقصاً، مع أنها لا تزال مرتفعة بالنسبة للاتجاه الطويل الأجل الذي بقيت عليه خلال العقود الماضية.

وقد كان نمو التجارة متباطئاً خلال السنوات القليلة الماضية، مما يعود أساساً إلى بطء الانتعاش وتفاوت وتيرته بين البلدان المتقدمة الرئيسية وإلى معدل النمو المعتدل في البلدان النامية. ويقدر أن التجارة العالمية توسعت بنسبة 3.4 خلال عام 2014، أي دون مستوى اتجاهات ما قبل الأزمة. وفي فترة التوقعات، ينتظر أن يتسارع معدل التجارة الدولية بصورة معتدلة بحيث يرافق التحسن في الناتج العالمي، وأن ينمو حجم الواردات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 4.7 في المائة في عام 2015 وبنسبة 5 في المائة في عام 2016. على أن هذا التوقع يخضع لمخاطر مختلفة تشمل احتمال آثار معطلة لتدفقات تجارية نتيجة لأي زيادة في التوترات الجيوسياسية في بعض المناطق الفرعية.

تعرضت تدفقات رأس المال إلى الاقتصادات الناشئة إلى تراجع معتدل، وينتظر حدوث زيادة طفيفة في وقت لاحق من فترة التوقعات

منذ عام 2013، يتعرض صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الاقتصادات الناشئة إلى انخفاض معتدل، سببه تضيق التيسير الكمي من جانب الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة وتراجع آفاق النمو في هذه الاقتصادات وتساعد التوترات الجيوسياسية. وفي عام 2014، انخفض صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى مجموعة الاقتصادات هذه، مما يعود أساساً إلى هروب رؤوس الأموال من الاتحاد الروسي وسط الوضع الاقتصادي الأخذ في الضعف والمشاكل الجيوسياسية. ويستمر الانخفاض النسبي في تكاليف الاقتراض الخارجي بالنسبة لمعظم الاقتصادات الناشئة، غير أن مخاطر التعديلات المفاجئة وتزايد التقلب بسبب تغيرات شعور المستثمرين لا تزال مرتفعة. وتبقى توقعات تدفقات رأس المال إلى الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية إيجابية بصورة معتدلة. وعموماً، من المنتظر أن يبقى صافي تدفقات رأس المال على نفس المستوى في عام 2015 وأن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً في عام 2016. غير أن تغيرات الحافظات يمكن أن تتأثر إلى حد كبير بسبب أي تغير مفاجئ في شعور المستثمرين بسبب الأزمات الجيوسياسية، وتغير السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة التباين في السياسات النقدية بين البنوك المركزية الرئيسية. وقد أسهم فعلاً التباين في السياسات النقدية في تعزيز الدولار بقوة في النصف الثاني من عام 2014. ومن شأن استمرار هذا الاتجاه أن يدعم التغيرات في أنماط التجارة الدولية.

المخاطر وأوجه انعدام اليقين

يمكن لتعديلات السياسة النقدية أن تؤدي إلى قدر كبير من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي

يخضع المستقبل الاقتصادي العالمي لعدد من المخاطر وأوجه انعدام اليقين، تشمل انحراف السياسة النقدية عن مسار السياسات الذي يستند إليه توقع خط الأساس الحالي. فبيانات الاقتصاد الكلي الأشد ضعفاً أو قوة يمكن أن تؤدي إلى تأخير أو تعجيل في تطبيع معدلات الفائدة في سياسة الولايات المتحدة، مما يترتب عليه كثير من الآثار الأوسع نطاقاً. ففي حال تباطؤ ارتفاع معدلات الفائدة، تتمثل الآثار المحتملة في زيادة تقلبات الأسواق المالية ومخاطر عدم استقرار النظم نتيجة المستويات المفرطة في أسعار الأصول. وفي المقابل، فإن تضيقاً أسرع للسياسة المالية سيؤدي إلى زيادة الفروق الائتمانية وما يرافق ذلك من زيادة في التقلبات ومن انعكاسات كبيرة على الأسواق المالية العالمية. ويمكن أن ينطوي ذلك على آثار جانبية دولية كبيرة، ولاسيما بالنسبة للاقتصادات الناشئة، وذلك على شكل انخفاض سيولة الأسواق وزيادة عائدات السندات.

يبقى الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو على هشاشته

تتمثل إحدى المخاطر في هشاشة الحالة الاقتصادية في منطقة اليورو. ففي حين أن تدابير السياسات النقدية أدت إلى تحسن كبير في أزمة الديون السيادية، فإن الانتعاش الاقتصادي لا يزال ضعيفاً إلى حد خطير. فقد تباطأ زخم النمو المستند إليه إلى درجة يمكن فيها لأي حدث خارجي أن يعيد المنطقة إلى الركود. وكان للتوترات الحالية المتعلقة بأوكرانيا وما تمخضت عنه من عقوبات أثر فعلي سلبي جاد على الأنشطة وعلى الثقة. وتتصف حالة الانتعاش الضعيفة بانخفاض مستويات الاستثمار الخاص، والارتفاع البالغ في معدلات البطالة في كثير من البلدان – مما يصبح أشد ترسخاً مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل على الأجل الطويل – وبالتضخم المنخفض بصورة خطيرة، مما يحمل معه مخاطر العودة إلى الانكماش.

الاقتصادات الناشئة تواجه مجموعة من أوجه الضعف الداخلية والخارجية

يستمر كثير من الاقتصادات الناشئة الكبيرة في مواجهة بيئة اقتصاد كلي مليئة بالتحديات، في وقت تتفاعل فيه أوجه الضعف في اقتصاداتها الداخلية مع أوجه الهشاشة المالية الخارجية. وفي الوقت الحاضر، تتأتى المخاطرة الرئيسية، بالنسبة لكثير من الاقتصادات الناشئة، عن إمكان حدوث ترددات سلبية بين ضعف أنشطة القطاع الحقيقي ورجوع تدفقات رأس المال وتشديد الأحوال المالية المحلية وسط ارتفاع متوقع في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة. ومع أن توقعات خط الأساس تنتظر أن يكون انتعاش النمو معتدلاً في عامي 2015 و2016 في جميع البلدان الناشئة تقريباً، بما في ذلك الاتحاد الروسي واندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والهند، ومعتدلاً بشكل طفيف في الصين، فإن هناك مخاطر كبيرة تتمثل في إمكان حدوث تباطؤ آخر أو فترة طويلة من النمو الضعيف. ومن شأن تراجع على قاعدة عريضة في الاقتصادات الناشئة، وخصوصاً تباطؤ حاد في الصين، ألا يؤدي فقط إلى إضعاف النمو في البلدان الأصغر حجماً، سواء منها البلدان النامية أو الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية، بل يمكن أن يتسبب أيضاً بتعطيل الانتعاش الهش في البلدان المتقدمة، وخصوصاً في منطقة اليورو الواقعة تحت ضغوطات كبرى.

تشكل التوترات الجيوسياسية خطراً كبيراً يخفض من التوقعات

يستمر تأثير التوترات الجيوسياسية كمخاطر كبرى تؤدي إلى خفض التوقعات الاقتصادية. فبالإضافة إلى الخسائر الإنسانية الكبرى، فإن الأزمات في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا أدت بالفعل إلى آثار اقتصادية ملحوظة على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية، مع أن أثرها على الاقتصاد العالمي بقي محدوداً نسبياً حتى الآن. وهناك سبب أساسي لبقاء أثرها على الاقتصاد العالمي محدوداً يتمثل في التمكّن من إحداث زيادات في إنتاج النفط مقابل أي انخفاض حقيقي أو متصوّر في الإمدادات بسبب النزاعات. ومع ذلك، فإن الضعف الاقتصادي على المستويات الإقليمية الفرعية بسبب النزاع والعقوبات يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ أشد في الاقتصاد العالمي. وإضافة إلى التوترات الجيوسياسية، فإن سيناريوهات الأزمات، من قبيل تفشي وباء إيبولا حالياً، يمكن أن يعني قدراً كبيراً من انعدام اليقين في فرادى البلدان والمناطق الفرعية.

تحديات السياسات

تواجه السياسة النقدية في الولايات المتحدة تحدياً يتمثل في تحقيق التطبيع بصورة سلسة

تعمل السياسة النقدية في الولايات المتحدة على رسم مسارها للمستقبل وسط جملة من التحديات. وسيعتمد المسار الذي سيأخذ به فعلاً معدل الفائدة في سياسة الولايات المتحدة على عدد من العوامل، وخصوصاً على تطورات الاقتصاد الكلي من حيث البطالة والتضخم فضلاً عن القلق إزاء مخاطر الاستقرار المالي. وفي الوقت نفسه، ستكون معدلات الفائدة عاملاً مقررراً رئيسياً لا في أداء الاقتصاد الكلي فحسب بل كذلك في حجم مخاطر الاستقرار المالي والآثار غير المباشرة على المستوى العالمي. ويتعين على صناع السياسة أن يقرروا الحجم والتوقيت الأمثل لتغييرات معدلات الفائدة مع التعامل في الوقت نفسه مع مقايضة صعبة: تأخير تضيق السياسة يمكن أن يخلق انحرافاً في أسعار الأصول وأن يؤدي إلى مخاطر تتعلق بالاستقرار المالي؛ على أن تسريع التضيق بدون مبرر يمكن أن يضعف الانتعاش الذي لا يزال غضاً.

البلدان المتقدمة تواجه مقايضة صعبة في مجال السياسة المالية

تجد البلدان المتقدمة نفسها، في ميدان السياسة المالية، في موضع صعب يقضي بإحداث توازن بين الدعم المالي للطلب الإجمالي على الأجل القصير وضمان الاستدامة المالية على الأجل الطويل. ويواجه كثير من البلدان النامية تحدي تلبية الطلب المتزايد على التمويل العام للهيكل الأساسية والتعليم والخدمات الأخرى. وعلى الرغم من انخفاض مستويات الدين العام نسبياً، فإن البلدان النامية بحاجة أيضاً إلى إدارة تعرضها للديون الخارجية نظراً لأن إعادة تمويل الدين الأجنبي يمكن أن يكن باهظ التكلفة في حال حصول تغير حاد في شهية المستثمرين نحو الاقتصادات الناشئة أو ضعف معدل صرف العملات أو ارتفاع مستويات معدلات الفائدة الأساسية.

هناك حاجة إلى سياسات متسقة في مجال سوق العمل لمواجهة مشاكل العمالة

لا تتصف سياسات الاقتصاد الكلي في كثير من البلدان بالتنسيق فيما بينها وهي لا تخلق إلا دعماً محدوداً لإيجاد فرص العمل. وفي حين أن السياسات النقدية التوسعية في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن تكون قد تفادت انخفاضاً أكبر في معدل العمالة فإنها لم تحقق إلا أثراً محدوداً على نمو العمالة. وينبغي الجمع بين السياسات النقدية والمالية وبين سياسات محددة لسوق العمل. كما ينبغي أن تكون السياسات أكثر موثابة لخلق الأعمال وفرص العمل وذلك، مثلاً، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية. وفي كثير من البلدان النامية، إضافة إلى مزيد من التنويع الاقتصادي، فإن استمرار الجهود لتوسيع العمالة الرسمية وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، إضافة إلى مزيد من التنويع الاقتصادي، سيساعد أيضاً على تحسين أحوال سوق العمل ودعم الطلب الإجمالي.

هناك ضرورة حتمية لتعزيز التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالسياسات الدولية

عملاً على تخفيف المخاطر الكثيرة وعلى مواجهة التحديات المختلفة، من المحتم تعزيز التنسيق والتعاون على مستوى السياسات الدولية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء العالم باتجاه دعم النمو القوي والمتوازن وخلق فرص العمل المنتج والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي على الأجل الطويل.

وفي الوقت نفسه، فإن للتنسيق والتعاون على المستوى الدولي في مجال السياسات أهمية مماثلة بالنسبة لنزع فتيل التوترات الجيوسياسية واحتواء الأزمات، من قبيل انتشار وباء إيبولا. وتشمل المجالات الأخرى التي لا يمكن فيها الاستغناء عن النهج الدولية والمتعددة الأطراف تعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود والتكيف من خلال مزيد من إصلاحات الأنظمة، وتعميق التعاون في الشؤون الضريبية، وإصلاح الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية، والتعجيل بمفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة الدولية، وتحقيق التدابير المنسقة في مجال تغير المناخ، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ووضع خطة جديدة لسياسات التنمية العالمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.